المملكة الأردنية الهاشمية	منظمة العمل الدولية

إطلاق البرنامج الوطني للعمل اللائق في الأردن

الأحد، 11 آذار/مارس 2011

فندق لاند مارك، عمان، الأردن

ورقة معلومات

من خلال البرنامج الوطني للعمل اللائق، تعمل منظّمة العمل الدوليّة بشكل وثيق مع الشّركاء الثلاثة على الإرتقاء بأجندة الاستخدام الوطنيّة، وتعزيز الوصول إلى فرص العمل اللائقة. إلى هذا، يحدّد البرنامج الوطني للعمل اللائق محاور إطار العمل الاستراتيجي لتدخّلات منظّمة العمل الدوليّة على الصّعيد الوطني للفترة 2012–2015. وهو يمثّل الإلتزام المشترك بين الحكومة ومنظّمات العمال وأصحاب العمل من جهة ومنظّمة العمل الدوليّة من جهة أخرى بالتعاون المشترك من أجل بلوغ أهداف محدّدة في مجال توفير شروط عمل أفضل، والحقوق في العمل، والحماية الاجتماعيّة، والحوار الاجتماعي، من خلال اعتماد مقاربة مبنية على النتائج. كما يهدف البرنامج الوطني للعمل اللائق إلى دعم المبادرات الوطنيّة السّاعية إلى خفض العجز في نسبة العمل اللائق، وتعزيز القدرة الوطنيّة على تعميم العمل اللائق في السّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

ويتطابق البرنامج الوطني للعمل اللائق للفترة (2012–2015) بشكل كامل مع أجندة الأردن الوطنيّة التي تمتدّ أيضًا حتى العام 2015، وسيكون جزءاً لا يتجزّأ من إطار عمل الأمم المتّحدة للمساعدة الإنمائيّة للفترة 2013–2017. وسيتم تنفيذه بالتّعاون والشراكة مع الشّركاء الثلاثة، مع التركيز على الأولويات الثلاث التالية:

الأولويّة الأولى: توسيع فرص العمل اللائق لتشمل الشبّان والشّابات من خلال الترويج لظروف وشروط عمل أفضل، وعدم التّمييز، والحقوق المتساوية في العمل.

الأولويّة الثانية: توسيع الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي ليشمل المجموعات الأكثر هشاشة في المجتمع من خلال أرضية الحماية الاجتماعيّة، وذلك كجزءٍ من نظام ضمان اجتماعي أكثر شموليّة في الأردن.

الأولويّة الثالثة: تعزيز فرص الإستخدام، مع التّركيز على استخدام الشّباب.

ومن المقرّر إدماج المواضيع المتقاطعة التالية ضمن مجالات الأولويّات الثلاث المذكورة أعلاه:

(أ) الحوار الاجتماعي
(ب) معايير العمل الدوليّة
(ت) المساواة بين الجنسين

- على المستوى الوطني، ستُشكّل لجنة ثلاثية للبرنامج الوطني للعمل اللائق، تضم ممثلين من منظمة العمل الدولية وكل من الشركاء الثلاثة، لمراقبة تنفيذ البرنامج الوطني وتوجيهه. وتكون لجنة البرنامج الوطني الثلاثية مسؤولة عن تصميم أدوات المراقبة والتقييم، والإشراف على خطة المراقبة والتقييم التي تحدّد أدوار الشركاء المنفذين في إطار مراقبة البرنامج وتقييمه، من خلال إستخدام الإدارة المبنية على النتائج

- من جانبه، يتولى المكتب الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية إدارة هذا البرنامج، مستفيدًا من الدعم والتنسيق الوثيق بين مختلف الأقسام الفنية لدى المقر الرئيسي ومركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية في تورينو. وفي هذا الإطار، تسترشد المعونة التنموية المتاحة من خلال منظمة العمل الدولية بمبادئ ضمان فعالية التنمية المعتمدة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهي الملكية والمواءمة والتنسيق والتركيز على النتائج والمساءلة المشتركة

- تُعتبر الهيئات الثلاث لمنظمة العمل الدولية الممثلة من قبل وزارة العمل وغرفة صناعة الأردن والاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن شريكة فاعلة في تنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق في الأردن. وبالتالي، لا تعتبر الهيئات الثلاث لمنظمة العمل الدولية في إطار البرنامج الوطني للعمل اللائق قيد التنفيذ حاليًا في الأردن مجرد أطراف مشاركة بل شركاء أساسيين في تحقيق النتائج. لذا تشارك الهيئات الثلاث في مختلف مراحل البرنامج الوطني للعمل اللائق بداية بوضع البرنامج وتصميمه مرورًا بحشد الموارد وصولاً إلى التنفيذ والمراقبة والتقييم.

- وفي إطار تعزيز هذا النوع من الترابط بين البرامج، وعلى الأخص على الصعيد اللوجستي، أعادت منظمة العمل الدولية هيكلة مكتبها في الأردن لدعم مقاربة البرنامج الوطني للعمل اللائق حيث تمّ

جمع جميع مشاريع المنظمة ضمن المبنى نفسه (دخل حيّز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر 2011). أما في ما يتعلق بحشد الموارد، فسيسعى المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية إلى حشد الموارد على أساس البرامج وليس على أساس المشاريع الفردية المخصّصة.

- وسيعتمد البرنامج إستراتيجيّة متكاملة للتوعية وكسب التأييد مبنية على الوسائط المتعدّدة من أجل الدعوة إلى مساندة أهداف العمل اللائق والثلاثية الأطراف والحوار الإجتماعي وذلك من خلال تعزيز تبادل المعلومات وعرض الإنجازات التي حققها البرنامج الوطني للعمل اللائق إلى جانب الدروس المستخلصة والممارسات الفضلى.

- في هذا السياق، ستتولى الهيئات الثلاث لمنظمة العمل الدولية إدارة جهود المنظمة على مستوى السياسات. إذ سيتم تطوير جميع التدخلات السياسية وإرشادها من خلال الحوار الاجتماعي الثلاثي، بالتوازي مع الأولويات وأطر التنمية الوطنية. فضلاً عن ذلك، ستساهم مبادرات مختلفة في تعزيز الترابط بين السياسات على الصعيد الوطني بما في ذلك الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، والعمل على الحدّ الأدنى للأجور، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في مكان العمل، وأرضية الحماية الاجتماعية، والإستراتيجية الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والإستراتيجية الوطنية لتفتيش العمل. ستسعى منظمة العمل أيضًا في كل جهودها المتعلقة بالسياسات إلى إشراك مجموعة واسعة من الأطراف المعنية عبر تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، والوزارات الأساسية المعنية، وغيرها من الشركاء في التنمية.

****